

نشرة

إنجازات محاكم دبي

# تعزيز القدرة التنافسية

لدولة الإمارات العربية المتحدة في

تقرير ممارسة الأعمال للبنك الدولي

2013



تقدم رائع حققته دولة الإمارات العربية المتحدة في تقرير ممارسة الأعمال لسنة 2013 باحتلالها المركز رقم (26) عالمياً. هذا التقرير الذي يصدر من البنك الدولي، ويضم 185 دولة تتنافس لتثبيت جدارتها في تحقيق مراكز متقدمة تظهر أفضليتها كبيئة متميزة لممارسة الأعمال التجارية. من بين المؤشرات العشرة للتقييم، تصدت محاكم دبي لمسؤولية إظهار كفاءة البيئة التجارية في دولة الإمارات من خلال معياري إنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار، والتي شهدت تقدماً وصل إلى ثلاثين نقطة في المعيار الأول وخمسين نقطة في المعيار الثاني، عما تحقق في السنة السابقة، والذي يعد بطل المقاييس إنجازاً عالمياً مميزاً.

لذا، فإننا في محاكم دبي فخورون بأننا إماراتيون، وفخورون بأننا ننتهي إلى قيادة ليس لطموحاتها الوطنية حد إلا عنان السماء. وبهذه المناسبة نحتفل اليوم بإنجاز إماراتي جديد ونحتفي بجهود كوادرنا القضائية والإدارية في تحقيق هذا الإنجاز الوطني الخالص. كما نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى مقام سيدي صاحب السمو الشيخ / خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، وإلى أخيه، سيدي، صاحب السمو الشيخ / محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، متمنين لهما وجميع حكام وشعب دولة الإمارات المزيد من الإنجازات العالمية.

السباق مستمر، والجهود حثيثة ومتواصلة، للاستمرار في تحقيق نتائج أفضل في الدورات القادمة ضمن هذا التقرير. نحن نشيد بجميع الشركاء الذين لعبوا معنا دوراً بارزاً في تحقيق هذا التقدم الملموس والذي نتطلع أن يستمر في السنوات القادمة. وفي الختام أشكر جميع من ساهم في إعداد هذه الوثيقة.



**الدكتور أحمد سعيد بن هزيم**

مدير عام محاكم دبي

تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي يقيس البيئة التشريعية والتنظيمية الخاصة ببيئة الأعمال من خلال 10 مؤشرات ويركز على دورة حياة المؤسسات والشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة، حيث يتمثل دور محاكم دبي كجهة رئيسية في تمثيل دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال تنفيذ العقود وتسوية حالات الإعسار وكجهة مساندة في مجال بدء النشاط التجاري وحماية المستثمرين.

يأتي اهتمام محاكم دبي بتفاصيل جهودها للمساهمة في رفع تصنيف دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال تنفيذ العقود وتصنيف حالات الإعسار في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال من منطلق الإدراك التام لأهمية مواكبة التوجه الرامي لتعزيز القدرة التنافسية للدولة عالمياً والذي يأتي في مقدمة أولويات القيادة ورؤيتها بجعل دولة الإمارات واحدة من أفضل دول العالم، حيث أتى تتويج هذه الجهود لهذا العام بصورة استثنائية بارتقاء الدولة 50 مرتبة في مجال تسوية حالات الإعسار و 30 مرتبة في مجال تنفيذ العقود والذي كان أحد العوامل الرئيسية في ارتقاء الدولة 7 مراتب لتحتل المرتبة 26 عالمياً.

وفي هذا الإطار ومنذ العام 2008\* قامت محاكم دبي ومن خلال منظومة عمل مؤسسية بابتكار وتنفيذ باقعة من المشاريع والمبادرات التي نتج عنها إنجازات تصب في تطوير العمل والارتقاء بالأداء، والذي انعكس بشكل مباشر في تطوير القضاء في إمارة دبي بشكل عام والقضاء التجاري محل تقييم تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بشكل خاص؛ وكان أهم تلك الإنجازات تعزيز التخصص القضائي من خلال إنشاء ست محاكم ابتدائية متخصصة (المحكمة التجارية - المحكمة المدنية - المحكمة العمالية - المحكمة العقارية - المحكمة الجزائية - محكمة الأحوال الشخصية) في شهر أغسطس من العام 2008، والذي ساهم بشكل كبير في إضافة الصيغة التخصصية على الممارسات القضائية، بالإضافة إلى استحداث وحدات إدارية مساندة متخصصة (قسم القضايا التجارية وقسم التنفيذ التجاري وشعبة الاستئناف التجاري) والتي لعبت دوراً أساسياً في تقديم الدعم الإداري المتخصص للقضاء التجاري في محاكم دبي.

إن نتائج تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2013 ليست إلا محطة في رحلتنا نحو بلوغ رؤيتنا " الريادة في عمل المحاكم"، فاستدامة التطوير بكافة أشكاله وعلى كافة المستويات هي سمة العمل المؤسسي في محاكم دبي وثقافة الجودة والتميز والإبداع هي الثقافة المؤسسية السائدة وكل ذلك لأن "السباق نحو التميز ليس له خط نهاية".



**الدكتور يوسف السويدي**

مدير إدارة الاستراتيجية والأداء، المؤسسي



مصدراً للأكاديميين والصحفيين وباحثي القطاع الخاص وغيرهم من الراغبين في الوقوف على آخر التطورات في مناخ الأعمال لكل بلد. صدر أول تقرير في سلسلة تقارير "ممارسة أنشطة الأعمال" في 2003 وغطى خمسة مجالات (مؤشرات) في 133 بلداً، أما تقرير 2013 فقد غطى 11 مجالاً (مؤشراً) في 185 بلداً، والذي ركز فيه على تحليل وقياس لأداء الدول على المدن الأكثر نشاطاً اقتصادياً، فالتقرير يهدف إلى توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الإجرائية لأنشطة الأعمال التجارية والعمل على تحسينها والارتقاء بها في مختلف أنحاء العالم.

## مقدمة عن تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" للبنك الدولي

### مؤشرات تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

#### مؤشرات التقرير

استخراج تراخيص البناء

بدء النشاط التجاري

تسجيل الملكية

الحصول على الكهرباء

حماية المستثمرين

الحصول على الائتمان

التجارة عبر الحدود

دفع الضرائب

تسوية حالات الإعسار

إنفاذ العقود

اختصاص محاكم دبي

مشروع تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" الذي تم تدشينه عام 2002 يقيس الإجراءات الحكومية والتشريعات لأنشطة الأعمال وإنفاذها عبر 185 بلداً، ومن الدولة المختارة دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث ينظر إلى الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم وقياس الإجراءات الحكومية المطبقة عليها على مدى دورة حياتها، ويعتبر كل من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال والنموذج المعياري لاحتساب التكلفة الأدوات المعياريتين الوحيدتين اللتين يجري استخدامهما عبر مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من البلدان لقياس أثر عملية وضع اللوائح والإجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال التجارية.

وتتم عملية التقييم من خلال جمع وتحليل البيانات الكمية الشاملة للمقارنة بين بيانات اللوائح الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال فيما بين البلدان وعبر الوقت، حيث يشجع التقرير على المنافسة نحو زيادة كفاءة هذه الإجراءات، ويتيح معايير قابلة للقياس من أجل الإصلاح، ويشكل

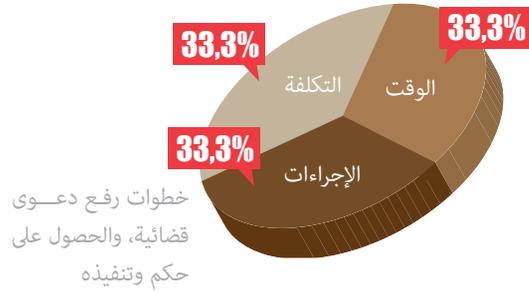
## المؤشرات التي تمثل محاكم دبي فيها دولة الإمارات العربية المتحدة

### المعيار الأول : إنفاذ العقود

#### إنفاذ العقود

يبني ترتيب الدول على أساس ثلاثة مؤشرات رئيسية:

الأيام التي يستغرقها الفصل في نزاع تجاري عن طريق المحكمة  
أتعاب المحامين والرسوم القضائية ورسوم الإنفاذ كنسبة مئوية من قيمة المطالبة



خطوات رفع دعوى قضائية، والحصول على حكم وتنفيذه

مؤشرات إنفاذ العقود الفرعية تقيس مدى كفاءة الجهاز القضائي في الفصل في نزاع تجاري، ويتم الحصول على البيانات عن طريق تتبع تطور أحد النزاعات التجارية أمام المحاكم المحلية خطوة بخطوة، وتُجمع البيانات من خلال دراسة قوانين المرافعات المدنية وغيرها من اللوائح المتعلقة بالمحاكم، فضلاً عن استقصاءات تشمل محامين محليين متخصصين في التقاضي بالإضافة إلى القضاة، ويمثل الترتيب على أساس سهولة إنفاذ العقود المتوسط البسيط للترتيب المئيني في كل مؤشرات مكوناته. ويتم التقييم كالتالي:

#### 1. الإجراءات

تقوم قائمة خطوات رفع الدعوى التي تم جمعها عن كل بلد بتتبع التسلسل

الزمني لكل نزاع تجاري أمام المحكمة المختصة، يعرّف الإجراء بأنه أي تعامل، مطلوب بموجب القانون أو يشجع استخدامه، بين طرفين أو بينهما وبين القاضي المختص أو قلم كتاب المحكمة، ويمكن احتساب خطوات إجرائية أخرى، ذات صلة بشؤون المحكمة الداخلية أو بعلاقة الطرفين في الدعوى ومحاميهما، ويشمل ذلك خطوات إقامة الدعوى وإرسال الإخطار، وتعيين القضية إلى قاضٍ، وخطوات سير المحاكمة، والخطوات الضرورية لإنفاذ الحكم.

#### 2. الوقت

تُسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية، وتُحسب من اللحظة التي يقرر فيها المدعي رفع دعواه أمام المحكمة وحتى لحظة سداد الدين. وتشمل هذه المدة الأيام التي تعقد فيها جلسات الدعوى وفترات الانتظار فيما بينها. ويتم تسجيل متوسط المدة التي تستغرقها مختلف المراحل للفصل في النزاع: من حيث استيفاء شرط تسليم الإعلان بإجراءات الدعوى (المدة التي تستغرقها إقامة الدعوى وإرسال الإخطار) وإصدار الحكم (المدة التي تستغرقها المحاكمة واستصدار الحكم)، ووقت سداد الدين (المدة التي تستغرقها إنفاذ الحكم).

#### 3. التكلفة

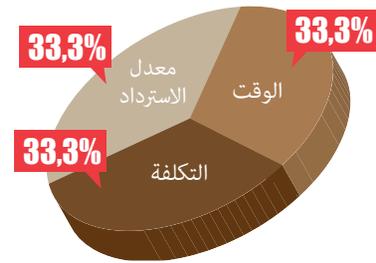
تُحسب التكلفة كنسبة مئوية من قيمة المطالبة، مع افتراض أنها تعادل 200 في المائة ضعف متوسط الدخل القومي للفرد. ولا يتم إدراج الرشا، ويتم فقط تسجيل ثلاثة أنواع من التكاليف، هي: الرسوم القضائية، وتكاليف إنفاذ الحكم، ومتوسط أتعاب المحاماة.

وتشمل الرسوم القضائية كافة مصروفات المحكمة التي على البائع (المدعي) دفعها مقدماً إلى المحكمة بغض النظر عن التكلفة النهائية التي يتحملها. أما تكاليف الإنفاذ فهي كافة التكاليف التي ينبغي على البائع (المدعي) دفعها سلفاً بغرض إنفاذ الحكم من خلال البيع العام للأصول المنقولة للمشتري، بغض النظر عن التكلفة النهائية التي يتحملها البائع. ويمثل متوسط أتعاب المحاماة الأتعاب التي يتعين على البائع (المدعي) دفعها سلفاً إلى محام محلي لتمثيله في دراسة الحالة المعيارية. .

## المعيار الثاني : تسوية حالات الإعسار (تصفية النشاط التجاري سابقاً)

تسوية حالات الإعسار (تصفية النشاط التجاري سابقاً)  
يبنى ترتيب الدول على أساس ثلاثة مؤشرات رئيسية:

يُسجل الوقت اللازم لاسترداد الدائنين لأموالهم بالسنوات التقويمية  
يتم احتساب معدل استرداد الدين على أساس السنوات التي يستردها الدائنون عن كل دولار من خلال إجراءات إعادة الهيكلة أو التصفية



تسحب تكلفة الدعوى القضائية كنسبة مئوية من قيمة ممتلكات المدين.. وتشمل الرسوم القضائية والمصروفات التي يتقاضاها الحكومة؛ والأتعاب التي يتقاضاها الاختصاصيون المعنيون في مجال الإعسار، ومسؤولو تنظيم المزادات، والمقيمون، والمحامون، وكافة الرسوم والتكاليف الأخرى.

يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بدراسة الوقت والتكلفة اللازمين لإجراءات دعاوى إشهار الإفلاس (التفليسة) التي تكون المؤسسات المحلية طرفاً فيها، تم تغيير اسم المجال (المؤشر) من تصفية النشاط التجاري إلى تسوية حالات الإعسار ليعكس الاسم بشكل أدق مضمون المؤشرات، دون أن يحدث أي تغيير في المضمون أو النطاق.

ويستقي التقرير تلك البيانات من إجابات المشاركين المحليين في الاستقصاء ممن يعملون في مجال الإعسار المالي، والتحقق من مدى دقتها وسلامتها عن طريق دراسة القوانين والإجراءات الحكومية، إلى جانب المصادر العامة للمعلومات الخاصة بأنظمة الإفلاس. ويستند الترتيب على أساس سهولة تصفية النشاط التجاري إلى معدل الاسترداد، ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري طرح عدة افتراضات حول منشأة الأعمال والحالة المستخدمة.

ويتم التقييم كالتالي:  
**1.الوقت**

يُسجل الوقت اللازم لاسترداد الدائنين لأموالهم بالسنوات التقويمية التي يقيسها التقرير من لحظة إعسار الشركة وحتى دفع جزء من الأموال المستحقة عليها للبنك أو دفعها بالكامل. وتأخذ في الاعتبار أساليب المماثلة والتأخير المحتملة التي تستخدمها الأطراف لتعطيل الدعوى، على سبيل المثال: تقديم الطعون والاستئنافات أو طلبات لتمديد آجال المواعيد القانونية.

### 2.التكلفة

تسحب تكلفة الدعوى القضائية كنسبة مئوية من قيمة ممتلكات المدين. وتُسحب التكلفة على أساس إجابات الاستقصاء، وتشمل الرسوم القضائية والمصروفات التي تتقاضاها الحكومة؛ والأتعاب التي يتقاضاها الأخصائيون المعنيون في مجال الإعسار، ومسؤولو تنظيم المزادات، والمقيمون، والمحامون؛ وكافة الرسوم والتكاليف الأخرى.

### 3.النتائج

يتوقف استرداد الدائنين لمستحقاتهم على ما إذا كانت هذه المنشأة ستخرج من تلك الدعوى كمؤسسة مستمرة في أعمالها، أم سيتم بيع أصولها مجزأة. وفي حالة استمرار المنشأة في مزاوله عملها، فلن تكون هناك أية خسارة، ويمكن للبنك أن يسترد قيمة مطالبته بالكامل البالغة 100 سنت عن الدولار الواحد. وفي حالة بيع أصول المنشأة مجزأة، فإن الحد الأقصى لهذا المبلغ الذي يمكن استرداده لن يتجاوز 70 في المائة من مطالبة البنك، مما يعني 70 سنتاً على كل دولار.

### 4.معدل استرداد الدين

يتم تسجيل معدل استرداد الدين على أساس السنوات التي يستردها الدائنون عن كل دولار من خلال إجراءات إعادة التنظيم أو التصفية أو إجراءات إنفاذ الديون (نزع الملكية). وتراعي عملية الحساب النتيجة النهائية: ما إذا كانت هذه المنشأة ستخرج من تلك الدعوى كمؤسسة عاملة، أو سيتم بيع أصولها مجزأة. ثم يتم خصم تكلفة الدعوى القضائية (سنت واحد عن كل نقطة مئوية من قيمة ممتلكات المدين). وأخيراً، تُؤخذ في الحسبان الخسارة في القيمة التي حدثت بسبب الفترة التي بقيت فيها الأموال محجوزة أثناء دعوى الإعسار، بما في ذلك الخسارة الناتجة عن إهلاك أثاث الفندق. وتمشياً مع الممارسات المحاسبية الدولية، فإن النسبة السنوية لإهلاك الأثاث تبلغ 20 في المائة. ومن المفترض أن تعادل قيمة الأثاث ربع إجمالي قيمة الأصول. علماً بأن معدل استرداد الديون هو القيمة الحالية للعائدات المتبقية، على أساس معدلات الإقراض السارية في نهاية عام 2011 والمأخوذة من كتاب

## الدول المتصدرة

الإحصاءات المالية الدولية الصادر عن صندوق النقد الدولي والتي تكملها بيانات البنوك المركزية وشعبة أبحاث مجلة الإيكونوميست.

الدولة	الترتيب	التغير في الترتيب
سنغافورة	1	=
هونغ كونغ	2	=
نيوزلندا	3	=
الولايات المتحدة الأمريكية	4	=
الدنمارك	5	=
الترويج	6	=
المملكة المتحدة	7	=
كوريا الجنوبية	8	=
جورجيا	9	+7
أستراليا	10	+6

## نتائج دولة الإمارات العربية المتحدة في تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" 2013

التغير	2013	2012	المجال
↑ 20	22	42	بدء النشاط التجاري
↓ 1-	13	12	استخراج تراخيص البناء
↑ 3	7	10	الحصول على الكهرباء
↓ 6-	12	6	تسجيل الملكية
↓ 5-	83	78	الحصول على الائتمان
↓ 6-	128	122	حماية المستثمرين
↑ 6	1	7	دفع الضرائب
↔ 0	5	5	التجارة عبر الحدود
↑ 30	104	134	إنفاذ العقود
↑ 50	101	151	تسوية حالات الإعسار

## ترتيب دول مجلس التعاون

الدولة	الترتيب	التغير في الترتيب
المملكة العربية السعودية	22	10-
دولة الإمارات العربية المتحدة	26	7+
قطر	40	4-
البحرين	42	4-
عمان	47	2+
الكويت	82	15-

## نتائج محاكم دبي في مؤشرات إنفاذ العقود

السنة	2013	2012	2011	2010	2009	2008
المرتبة	104	134	134	134	145	144
الوقت (بالأيام)	524	537	537	537	607	607
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	19.5	26.2	26.2	26.2	26.2	26.2
عدد الإجراءات	49	49	49	49	51	51

## نتائج محاكم دبي في مؤشر تسوية حالات الإعسار (تصفية النشاط التجاري سابقاً)

السنة	2013	2012	2011	2010	2009	2008
المرتبة	101	151	143	143	141	139
الوقت (بالسنوات)	3.2	5.1	5.1	5.1	5.1	5.1
التكلفة (% من قيمة الأصول)	20	30	30	30	30	30
معدل الاسترداد	29.4	11	11.2	10.2	10.1	10.1

## جهود محاكم دبي في تحسين مرتبة دولة الإمارات العربية المتحدة في تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال".

دأبت محاكم دبي ومنذ بداية اختيارها كمثل لدولة الإمارات في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال عن محوري إنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار (تصفية النشاط التجاري سابقاً) ومن خلال منظومة العمل المؤسسي بابتكار وتنفيذ مجموعة من المشاريع والمبادرات التطويرية والخطوات التحسينية، التي شكلت قاعدة صلبة للترويج لمحاكم دبي كجهاز قضائي متميز يساهم بشكل رئيسي في تحقيق العدالة في الامارة بشكل عام والمجتمع التجاري بشكل خاص بروح المساواة وامتثالاً باستقلالية تامة، يوضح الشكل التالي التدرج الزمني لجهود محاكم دبي في تحسين مرتبة الدولة:

